بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
هولندا

الثلاثاء، ١٣ ذو الحجة ١٤٤٣هـ | ٢٠٢٢/٠٧/١٢م | رقم الإصدار: ١٤٤٣ / ١١

بيان صحفي

٢٧ عاما منذ مذبحة سربرنيتشا: اعتذار من الدولة الهولندية

(مترجم)

خلال الذكرى السنوية للإبادة الجماعية في سربرنيتشا، قدمت وزيرة الدفاع، كايسا أولونجرن، "أعمق اعتذاراتها" نيابة عن الحكومة لأقرباء ضحايا الإبادة الجماعية في سربرنيتشا. ووفقا لها، فشل المجتمع الدولي في حماية مقاطعة سربرنيتشا. كانت هولندا، كجزء من ذلك المجتمع الدولي، مسؤولة سياسياً عن "الوضع الذي أدى إلى ذلك". وكررت الوزيرة موقف هولندا السابق بأن المجتمع الدولي وهولندا قد فشلوا في حماية ٨٠٠٠ مسلم في وسط أوروبا من الإبادة الجماعية. وفي عام ٢٠٠٢، صرح رئيس الوزراء السابق ويم كوك على أثر تقرير NIOD عن دور الكتيبة الهولندية في سربرنيتشا، أن هولندا كانت عليها مسؤولية مشتركة ولكن لم يكن هذا خطأها. ومنذ ذلك الحين، ظل تفسير هذه "المسؤولية المشتركة" دون تغيير، أي مسؤولية مشتركة دون عواقب، دون تحمل المسؤولية عن أخطائهم ودون تعويض أقارب أو أفراد عائلات الضحايا الذين قتلوا أثناء الإبادة الجماعية.

إن الذي تغير على مر السنين هو تقليص مسؤولية الدولة الهولندية عن الإبادة الجماعية وتقليص موقف الكتيبة الهولندية التابعة للأمم المتحدة التي قامت بتسليم رجال مسلمين كانوا تحت حمايتها إلى المليشيات الصربية. ففي عام ٢٠١٤، قضت المحكمة في لاهاي بأن هولندا ليست مسؤولة عن وفاة أكثر من ٨٠٠٠ رجل مسلم، لكنها مسؤولة فقط عن طرد أكثر من ٣٠٠ رجل. بعبارة أخرى، لم تكن الكتيبة الهولندية مسؤولة عن مصير ٧٧٠٠ رجل مسلم تم نقلهم وإعدامهم. وفي عام ٢٠١٧، قضت المحكمة نفسها بأن الحكم السابق، أي أن الدولة مسؤولة فقط عن مقتل ٣٠٠ رجل مسلم، لا يزال قائما، لكن الأضرار التي لحقت بها لن يتم تعويضها إلا بنسبة ٣٠%. وهذا يعني أن الدولة الهولندية مسؤولة فقط عن ٣٠% من ٣٠٠ ضحية فقط كانوا داخل القاعدة العسكرية الهولندية. وظل جنود الكتيبة الهولندية أيضاً بريئين. وحكم المجلس الأعلى بعد ذلك بعامين أن الدولة ليست مسؤولة عن ٣٠% بل عن ١٠% فيما يتعلق بتعويض الأقارب من الدرجة الأولى. ومرة أخرى تم تقليل مسؤولية وخطأ الدولة الهولندية. فقد تم تخفيضها من المسؤولية عن وفاة أكثر من ٨٠٠٠ رجل والتعويض الكامل لأقارب الضحايا إلى المسؤولية عن ٣٠٠ رجل مع تعويض يبلغ ١٠% فقط للأقارب. ومن يدري ما إذا كانت مسؤولية الدولة الهولندية ستنخفض أكثر في المستقبل!

رئيس الوزراء مارك روته قد اعتذر أيضا نيابة عن الحكومة لقدامى المحاربين الهولنديين. وذكر أن الدولة الهولندية مسؤولة عن الظروف التي تم فيها نشر المحاربين القدامى، وحصلوا على تعويضات قدرها ٥٠٠٠ يورو "لعدم الاعتراف والتقدير". في حين إن أقرب أقرباء ضحايا الإبادة الجماعية بعد ٢٧ عاماً لم يتلقوا أية تعويضات، ومعظمهم قد أصبحوا كباراً بالسن كما وتوفي بعضهم بالفعل.

ما حصل عليه أقارب الضحايا بعد ٢٧ عاماً كان هو مجرد اعتذار من هولندا. فإذا ما قارنا هذا الاعتذار بالكيفية التي تتعامل فيها الدولة الهولندية تجاه إحساسها بالمسؤولية فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، فيمكننا أن نستنتج أن هذا الاعتذار ليس أكثر من خدعة وصفعة في وجه أقارب الضحايا. هذه حالة أخرى تظهر فيها الدولة الغربية طبيعتها الحقيقية، وبدلاً من تحمل المسؤولية، فإنها تقلل من دورها في إراقة الدماء. إن الدول الرأسمالية لا تقدر حياة الإنسان، خاصة إذا كانت حياة المسلمين.

أوكاي بالا

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في هولندا

البريد الإلكتروني: okay.pala@hizb-ut-tahrir.nl
هاتف: ٠٠٣١ (٠) ٦١١٨٦٠٥٢١
الموقع الرسمي: www.hizb-ut-tahrir.nl

موقع حزب التحرير
www.hizb-ut-tahrir.org
موقع المكتب الإعلامي المركزي
www.hizb-ut-tahrir.info